



HUMAN
RIGHTS
WATCH

سوريا

"بأي طريقة"

مسؤولية الأفراد والقيادة عن الجرائم ضد الإنسانية في سوريا

"بأي طريقة"

مسؤولية الأفراد والقيادة عن الجرائم ضد الإنسانية في سوريا

ملخص

منذ بداية التظاهرات المعارضة للحكومة في مارس/آذار 2011 قتلت قوات الأمن السورية أكثر من 4000 متظاهر، وألحقت الإصابات بالكثيرين، واعتقلت تسعاً عشرات الآلاف في شتى أنحاء البلاد، وعرضت الكثيرين منهم للتعذيب أثناء احتجازهم. هذه الانتهاكات التي وثقتها هيومن رايتس ووتش بشكل مستفيض تستند إلى أقوال المئات من الضحايا والشهود، وقد تم ارتكابها ضمن هجمة واسعة النطاق ومنهجية استهدفت السكان المدنيين، ومن ثم فهي تشكل جرائم ضد الإنسانية.

يركز هذا التقرير على المسؤولية الفردية ومسؤولية القيادة للقادة العسكريين السوريين ومسؤولي المخابرات، فيما يتعلق بهذه الجرائم. يستند التقرير إلى مقابلات مع 63 منشقاً من الجيش ومن أجهزة المخابرات المختلفة. هؤلاء المنشقون أطلعوا هيومن رايتس ووتش على معلومات تفصيلية عن مشاركة وحداتهم في الانتهاكات، وعلى الأوامر التي تلقوها من القادة على مختلف المستويات القيادية. قدم المنشقون معلومات عن الانتهاكات التي وقعت في سبع محافظات سورية: دمشق ودرعا وحمص وإدلب وطرطوس ودير الزور وحمص.

قابلت هيومن رايتس ووتش كل من المنشقين على أفراد في مقابلات مطولة. الانتهاكات الموصوفة في هذا التقرير هي تلك التي وصفها على أفراد عدد كبير من المنشقين بقدر كبير من التفاصيل يكفي لإقناع الباحث بأن من أجريت معهم المقابلات الفردية لديهم معرفة شخصية بالحوادث والوقائع المعنية. هناك العديد من الأقوال والروايات تم استبعادها من التقرير؛ لأن من أجريت معهم المقابلات لم يوفرنا تفاصيل كافية.

إن أقوال الجنود والضباط المنشقين من الجيش السوري وأجهزة الأمن السوري لا تدع أدنى مجال للشك في أن الانتهاكات تُرتكب بناء على سياسة تتبناها الدولة، وأن الأوامر تصل إلى الضباط والجنود مباشرة من أعلى المستويات من القيادة العسكرية والمدنية السورية، أو بتصريح منها أو بتغاضي من هذه القيادة على ما يحدث من انتهاكات.

يظهر من نتائج هيومن رايتس ووتش في التقرير أن القادة العسكريين والمسؤولين في أجهزة المخابرات منحوا أوامر مباشرة وأوامر مستمرة باستخدام القوة المميتة ضد المتظاهرين (هناك 20 واقعة على الأقل من هذا النوع موثقة تفصيلاً في التقرير) وكذلك أوامر بالاعتقالات غير القانونية والضرب والتعذيب للمحتجزين. فضلاً عن ذلك، فإن القادة العسكريين رفيعي المناصب وكبار المسؤولين، ومنهم الرئيس بشار الأسد ورؤساء أجهزة المخابرات، يتحملون مسؤولية القيادة عن الانتهاكات التي ارتكبتها مرؤوسوهم، وذلك بحسب درجة معرفتهم أو بما يُفترض بهم أن يعرفوه عن الانتهاكات ثم أخفقوا في التدخل لمنعها.

لقد تكرر زعم السلطات السورية بأن العنف في سوريا ترتكبه عصابات إرهابية مسلحة، بتحريض وتمويل من الخارج. وثقت هيومن رايتس ووتش عدة وقائع قام خلالها المتظاهرون ومجموعات من أبناء الأحياء المسلحين باللجوء إلى العنف. ومنذ سبتمبر/أيلول، زادت كثيراً الهجمات المسلحة على قوات الأمن، مع إعلان الجيش السوري الحر للمسؤولية عن العديد من هذه الهجمات، وهو مجموعة معارضة مسلحة أعلنت عن نفسها، وفيها بعض كبار

الضباط، وتعمل من تركيا. وزعمت السلطات السورية أن أكثر من 1100 من عناصر الأمن السوري قد قُتلوا منذ بدء المظاهرات المعارضة للحكومة في أواسط مارس/آذار.

إلا أنه ورغم زيادة عدد الهجمات التي يشنها المنشقون والجماعات المسلحة في الأحياء السكنية، فإن أقوال الشهود والمعلومات المرتبطة بأقوالهم تشير إلى أن أغلب التظاهرات التي تمكنت هيومن رايتس ووتش من توثيقها منذ بدء الانتفاضة في مارس/آذار كانت في الأغلب الأعم سلمية. المعلومات الواردة في هذا التقرير من قبل المنشقين، الذين انتشروا لدعم المتظاهرين، تؤكد ذلك التقييم وتلقي الضوء على أي مدى قد تذهب السلطات في تشويه صورة المتظاهرين ووصفهم بأنهم "عصابات مسلحة" و"إرهابيين". لكن هناك خطر – ولقد رأيناه متجسداً بقوة في أماكن مثل مدينة حمص – أن تقوم قطاعات أكبر وأكبر من الحركة الاحتجاجية بالتسلح رداً على هجمات قوات الأمن والميليشيات الموالية للحكومة، المعروفة باسم الشبيحة.

ونظراً لاستنتاج هيومن رايتس ووتش بوقوع جرائم ضد الإنسانية في سوريا، فإن من واقع أجواء الإفلات من العقاب التي تتمتع بها أجهزة الأمن والميليشيات الموالية للحكومة – ونظراً لجسامة الكثير من انتهاكات هذه الأطراف – ترى هيومن رايتس ووتش أن على مجلس الأمن أن يحيل الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية. وذلك لأن الجرائم ضد الإنسانية تعتبر جرائم ذات اختصاص قضائي عالمي بموجب القانون الدولي العرفي (أي أن المحاكم الوطنية في أي بلد في العالم يمكنها التحقيق والملاحقة القضائية في تلك الجرائم وإن كانت مُرتكبة بالخارج من قبل أجنبى ضد أجنبى). جميع دول العالم مسؤولة عن إحقاق العدالة ومحاسبة من ارتكبوا هذه الجرائم.

وقائع قتل المتظاهرين والمارة

جميع المنشقين الـ 63 الذين قابلتهم هيومن رايتس ووتش قالوا إن قادتهم أعطوهم أوامر سارية المفعول بوقف المظاهرات "بأية طريقة ممكنة" أثناء الجلسات الدورية مع القيادات وقبل انتشار القوات. وقال المنشقون إنهم فهموا بشكل عام أن "بأية طريقة ممكنة" تصريح لهم باستخدام القوة المميتة، لا سيما نظراً لأن القوات حصلت على ذخيرة حية وليس أي من أساليب السيطرة على الحشود الأخرى. من الأمثلة على هذه الأوامر:

- "عبد الله"، جندي في الكتيبة 409، الفوج 154، الفرقة 4، قال إن اثنين من كبار القادة، العميد جودت إبراهيم صافي واللواء محمد علي درغام، أمرا القوات بإطلاق النار على المتظاهرين، عندما تم نشر وحدته في مناطق متاخمة لدمشق وداخلها.
- "منصور"، الذي خدم في المخابرات الجوية في درعا، قال إن القائد المسؤول عن المخابرات الجوية في درعا، العقيد قصي ميهوب، أعطى وحدته أوامر بـ "وقف المتظاهرين بأي شكل"، وهو ما يشمل استخدام القوة المميتة.

نحو نصف المنشقين الذين قابلتهم هيومن رايتس ووتش قالوا إن القادة في وحداتهم أو الضباط الآخرين منحوهم أوامر مباشرة بفتح النار على المتظاهرين والمارة، وفي بعض الحالات، شاركوا في القتل بأنفسهم. وطبقاً للمنشقين، فإن المتظاهرين لم يكونوا مسلحين ولم يكن لهم خطر داهم على قوات الأمن في وقت إطلاق النار عليهم. من الأمثلة على هذه الأوامر:

- "هاني"، الذي خدم في فرع العمليات الخاصة في المخابرات الجوية، قال إن العقيد سهيل حسن أعطى أوامر بإطلاق النار مباشرة على المتظاهرين في 15 أبريل/نيسان أثناء تظاهرة في حي المعظمية في دمشق.
- "أمجد"، الذي خدم في درعا في الفوج 35 قوات خاصة، قال إنه تلقى أوامر شفوية مباشرة من القائد في وحدته، العميد رمضان رمضان، بفتح النار على المتظاهرين في 25 أبريل/نيسان.

ولقد جمعت هيومن رايتس ووتش معلومات كثيرة ومستفيضة عن مشاركة وحدات عسكرية خاصة وأجهزة المخابرات في هجمات على المتظاهرين في شتى المدن وفي العمليات العسكرية الموسعة التي أسفرت عن أعمال قتل واعتقالات جماعية وتعذيب وغيرها من الانتهاكات. هذه المعلومات مذكورة في ملحق بالتقرير، وتشتمل على بيانات

تفصيلية عن هيكل الوحدات ومواقع انتشارها، والانتهاكات التي يُزعم تورطها فيها، وبعض أسماء القادة والمسؤولين عن الوحدات في حال توفرها.

ولقد سبق وقامت هيومن رايتس ووتش بتوثيق ونشر وقائع قتل موسعة للمتظاهرين في شتى أنحاء سوريا، بناء على أقوال مئات المتظاهرين وضحايا الانتهاكات والشهود. الأدلة التي تم جمعها من المنشقين أثناء إعداد هذا التقرير تؤكد بعض الوقائع التي سبق توثيقها. العديد من المنشقين الذين شاركوا في عملية 25 أبريل/نيسان العسكرية في درعا على سبيل المثال، أكدوا وقائع قتل وثقتها هيومن رايتس ووتش في تقريرها الصادر في يونيو/حزيران 2011 بعنوان "لم نر مثل هذا الرعب من قبل".

يصعب التحقق من عدد القتلى الدقيق نظراً لما تفرضه الحكومة من قيود على التغطية الإعلامية المستقلة داخل سوريا، لكن مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان قَدّر عدد القتلى في 1 ديسمبر/كانون الأول بأربعة آلاف قتيل، بينما جمع مركز توثيق الانتهاكات – وهو مجموعة معنية بالرصد والمراقبة تعمل بالتنسيق مع لجان التنسيق المحلية وهي شبكة من النشطاء السوريين – جمع قائمة من 3934 مدنياً قُتلوا حتى 3 ديسمبر/كانون الأول 2011. ولقد ذكرت الحكومة السورية أن أكثر من 1100 من قوات الأمن السورية قد قُتلوا.

الاعتقالات التعسفية والتعذيب والإعدام

طبقاً للمعلومات التي جمعتها هيومن رايتس ووتش، فإن قوات الأمن السورية نفذت حملة موسعة من الاعتقالات التعسفية والتعذيب في شتى أنحاء سوريا منذ بدء التظاهرات المعارضة للحكومة في مارس/آذار 2011. المعلومات التي قدمها المنشقون، والكثير منهم شاركوا بأنفسهم في الاعتقالات والمعاملة السيئة للمحتجزين، تؤكد هذه النتائج.

وصف المنشقون الاعتقالات واسعة النطاق والتعسفية أثناء التظاهرات ولدى نقاط التفتيش، وكذلك عمليات "التمشيط" للأحياء السكنية في شتى أنحاء البلاد. يبدو أن أغلب الاعتقالات أجرتها أجهزة المخابرات، بينما وفر الجيش الدعم أثناء الاعتقال وأثناء نقل المعتقلين.

من المستحيل معرفة عدد المعتقلين منذ بدء التظاهرات. حتى 3 ديسمبر/كانون الأول 2011 كان مركز توثيق الانتهاكات قد وثق نحو 15500 اعتقال. يُرجح أن العدد الفعلي أكبر بكثير. هناك ضابط منشق كان يعمل في فرع المخابرات الخارجية بإدارة المخابرات العامة، قال لـ هيومن رايتس ووتش إن البيانات المتوفرة لمكتبه يظهر منها أن نحو 44350 شخصاً كانوا رهن الاعتقال في 14 يوليو/تموز 2011. وقال إن العدد الإجمالي للمعتقلين منذ بدء التظاهرات الذين تم الإفراج عنهم بعد ذلك، يفوق المائة ألف.

المعلومات التي تم الحصول عليها من المنشقين عن عمليات التمشيط التي شاركوا فيها تدعم صحة المزاعم حول حملات الاعتقال التعسفي الموسعة. هناك أمثلة متعددة مذكورة في التقرير يظهر منها أن أجهزة الأمن لجأت بشكل متكرر إلى اعتقال مئات – إن لم يكن الآلاف، وبينهم أطفال، وذلك إثر التظاهرات وبعد أن سيطر الأمن على مختلف البلدات. على سبيل المثال:

- "سعيد"، الذي كان ضمن قوات اللواء 134 التابعة للفرقة 18 في تلييسة، قال إن بعد تحرك الجيش إلى البلدة في أول مايو/أيار، بدأت أجهزة الأمن والجيش في إجراء مدهامات يومية، فاعتقلوا "أي شخص فوق 14 سنة – أحياناً يعتقلون 20 شخصاً، وأحياناً يصل عدد المعتقلين إلى 100". وقال سعيد أيضاً إن مدهامات الاعتقال التي صرحت بها المخابرات والجيش، صاحبها عمليات "نهب فادح" وحرق للمحال التجارية.
- "غسان"، مقدم كان في دوما مع اللواء 106 حرس جمهوري، قال إن لواءه، في المتوسط، كان يعتقل 50 شخصاً، أي ذكر بين 15 و50 عاماً، وذلك في نقطة التفتيش التي كان بها، بعد كل جمعة من التظاهرات.

طبقاً للمنشقين، كانت الاعتقالات مصحوبة دائماً بالضرب والمعاملة السيئة، التي أمر بها القادة وصرحوا بها وتغاضوا عنها وقت وقوعها. أولئك الذين كانوا يعملون في مراكز الاحتجاز أو يمكنهم دخولها قالوا أيضاً لـ هيومن رايتس ووتش إنهم شهدوا على تعذيب المعتقلين وشاركوا فيه.

وقال المنشقون من الجيش وأجهزة المخابرات الذين تورطوا في عمليات الاعتقال إنهم ضربوا المعتقلين أثناء اعتقالهم ونقلهم إلى مراكز الاحتجاز، وذلك دون أي استثناء تقريباً. وذكروا أنهم تلقوا أوامر من قادتهم في هذا الشأن.

بينما قال أغلب المنشقين الذين تمت مقابلتهم إنهم تورطوا فقط في نقل المحتجزين إلى مختلف مراكز الاحتجاز، فإن قلة منهم – بالأساس من خدموا في أجهزة المخابرات – قالوا إنهم شهدوا بأنفسهم على الوضع داخل مراكز الاحتجاز. تؤكد أقوالهم مسألة انتشار التعذيب داخل مراكز الاحتجاز التي سبق ووثقتها هيومن رايتس ووتش، وقدموا أيضاً تفاصيل إضافية عن ضباط المخابرات المسؤولين عن المحتجزين.

من السمات المقلقة لحملة القمع المكثفة على المتظاهرين في سوريا تزايد عدد الوفيات رهن الاحتجاز منذ بداية يوليو/تموز. أفاد نشطاء سوريون بوقوع أكثر من 197 وفاة من هذا النوع حتى 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2011. وهناك ثلاثة منشقين قابلتهم هيومن رايتس ووتش أطلعونا على معلومات عن عمليات إعدام بمعزل عن القضاء بحق المحتجزين، أو وفاة المحتجزين بسبب التعذيب في ثلاث مناطق: البوكمال ودوما ودمشق. وقال ضابط مخابرات إنه رأى محتجزاً يموت تحت التعذيب في مركز تحقيق فرع فلسطين الخاص بالمخابرات العسكرية في دمشق في مطلع يونيو/حزيران. وهناك مقدم من الحرس الجمهوري قال إنه شهد على إعدام محتجز في نقطة تفتيش في دوما في 7 أغسطس/أب 2011 أو نحوه. وهناك منشق كان قد أرسل إلى مدينة البوكمال، الواقعة شرقاً على الحدود مع العراق، وقال إنه رأى 17 جثماناً لنشطاء معارضين للحكومة، بينهم بعض النشطاء الذين سلموا أنفسهم للمخابرات قبل أيام.

الحرمان من المساعدة الطبية

كذلك قدم المنشقون معلومات عن حرمان المتظاهرين المصابين من المساعدة الطبية، واستخدام سيارات الإسعاف في اعتقال المصابين، وإساءة معاملة المصابين في المشافي التي تسيطر عليها أجهزة المخابرات والجيش، وهو نمط مقلد سبق ووثقته هيومن رايتس ووتش ومنظمات أخرى.

هناك أمثلة عديدة ذكرها المنشقون توحى بقوة بأن هذه الانتهاكات وقعت بناء على أوامر أو بتصريح من القادة أو بتواطؤ منهم، ولم تُرتكب بمبادرة من عناصر من القوات المسلحة أو المخابرات. طبقاً للمنشقين، فإن قوات الأمن نقلت بعض المتظاهرين المصابين مباشرة إلى مراكز الاحتجاز حيث أُسيئت معاملتهم.

من ثم، فإن المتظاهرين المصابين الذين نُقلوا إلى مشافي الجيش أو تلك التي يسيطر عليها الجيش، تعرضوا بدورهم للمعاملة السيئة والضرب على يد عناصر المخابرات والعاملين بالمشافي. أولئك الذين لحقت بهم إصابات جسيمة يصعب معها نقلهم مباشرة للاحتجاز تم وضعهم في مراكز احتجاز مؤقتة داخل المشافي، قبل نقلهم إلى مراكز احتجاز أخرى.

مسؤولية القيادة المترتبة على الضباط والمسؤولين الحكوميين رفيعي المناصب

نظراً لانتشار أعمال القتل والجرائم الأخرى المرتكبة في سوريا على نطاق واسع، ونظراً لكثرة شهادات المنشقين عن الأوامر المعطاة لهم بإطلاق النار على المتظاهرين والإساءة إليهم، ومن واقع كثرة التغطيات الإعلامية والمنظمات الدولية لهذه الانتهاكات، فمن المعقول استنتاج أن القيادة العسكرية والمدنية كانت تعرف أو لا بد أن تعرف بهذه الانتهاكات. كما يظهر بوضوح أن القيادات العسكرية والمدنية السورية أخفقت أيضاً في اتخاذ أي إجراء واضح للتحقيق في هذه الانتهاكات ووقفها. بموجب القانون الدولي، فهم مسؤولون عن انتهاكات ارتكبتها مرووسوهم.

وفيما يخص الرئيس بشار الأسد، الذي يتولى منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة السورية، والمقربين منه، وبينهم رؤساء أجهزة المخابرات وقيادات الجيش، فقد جمعت هيومن رايتس ووتش معلومات إضافية تشير بقوة إلى معرفتهم

المباشرة وتورطهم في الحملة العنيفة على المتظاهرين. على سبيل المثال، هناك منشق من أحد أجهزة المخابرات أخبر هيومن رايتس ووتش بشأن عدة اجتماعات على أعلى مستوى حضرها كحارس أمن. وأمد هيومن رايتس ووتش بأسماء مسؤولين حضروا تلك الاجتماعات، وبينهم رؤساء أجهزة المخابرات والقيادات العسكرية، ووصف مناقشاتهم لخطط التعامل مع التظاهرات في مختلف البلدات، بما في ذلك إجراء اعتقالات استباقية موسعة واستخدام القوة المميتة.

ترى هيومن رايتس ووتش أنه بالإضافة إلى ضباط الجيش والمخابرات المذكورين على صلة بوقائع معينة مذكورة في هذا التقرير، فإن هؤلاء القادة - وبينهم ضباط رفيعي المناصب ورؤساء أجهزة مخابرات - لا بد أن يتم التحقيق معهم على أساس مسؤولية القيادة عن الانتهاكات التي ارتكبتها الوحدات التابعة لهم. بموجب نظام روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية، هناك مسؤولية جنائية على من ارتكب الجرائم بنفسه وعلى المسؤولين الكبار - بينهم من أعطوا الأوامر ومن يشغلون مناصب تخول لهم المعرفة بالانتهاكات ثم أخفقوا في منعها أو الإبلاغ عنها أو ملاحقة من ارتكبوها.

تبعات مخالفة الأوامر غير القانونية

كانت تبعات عصيان الأوامر أو الطعن في مزاعم الحكومة بشأن التظاهرات جسيمة للغاية. قال ثمانية منشقين لـ هيومن رايتس ووتش إنهم شهدوا ضباط وعملاء مخابرات يقتلون عناصر من الجيش رفضوا تنفيذ الأوامر. قال ثلاثة منشقون لـ هيومن رايتس ووتش إن السلطات احتجزتهم لأنهم رفضوا تنفيذ الأوامر أو طعنوا في مزاعم الحكومة. وهناك اثنان على الأقل قالوا إن قوات الأمن قامت بتعذيبهما وضربهما. وهناك منشقون آخرون قابلتهم هيومن رايتس ووتش قالوا إن قوات الأمن احتجزتهم وعذبتهن، جراء المشاركة في التظاهرات أثناء عطلاتهم أو قبل بدءهم في الخدمة العسكرية.

المنشقون الذين قابلتهم هيومن رايتس ووتش قالوا إن قوات الأمن احتجزتهم لمدد قصيرة نسبياً في مراكز الاحتجاز بقواعدهم أو في مراكز احتجاز قريبة. طبقاً لشهود عيان، فهناك منشقون آخرون نُقلوا إلى سجن تدمر العسكري سيئ السمعة، في محافظة حمص.

قال حارس في سجن تدمر لـ هيومن رايتس ووتش إنه مع انشقاقه في أغسطس/آب كان هناك نحو 2500 سجين في تدمر. وبينما كان السجناء في البداية من العسكريين، فقد بدأ السجن بعد ذلك في استقبال أعداد متزايدة من المتظاهرين والمنشقين بعد اندلاع التظاهرات في مارس/آذار. وقال لـ هيومن رايتس ووتش إن قوات الأمن هناك ضربت وعذبت كل السجناء، لكنها تعاملت مع المنشقين تحديداً معاملة شديدة القسوة.

وقال منشق إن قوات الأمن اعتقلت أحد أقاربه لإجباره على العودة إلى وحدته.

جميع المنشقين تقريباً الذين قابلتهم هيومن رايتس ووتش قالوا إنهم مقتنعون بأن الضباط وعناصر المخابرات كانوا ليقتلونها لو رفضوا تنفيذ الأوامر. وقالوا إن خلال عمليات مواجهة التظاهرات العادية، يقوم جنود مجندون من الجيش والمخابرات بالاصطفاف في الأمام، بينما يقف الضباط وعناصر المخابرات في الخلف، يعطون الأوامر ويتأكدون من تنفيذ الجنود لها. وفي مرات عديدة، قام الضباط وعناصر المخابرات صراحةً بتهديد الجنود بالقتل إذا خالفوا الأوامر.

وقال أغلب المنشقين إنهم حاولوا مخالفة الأوامر بالتصويب على أقدام المتظاهرين أو بإطلاق النار في الهواء، لكن في بعض الحالات أحسوا بأن عليهم إطلاق النار على المتظاهرين أو ارتكاب انتهاكات أخرى لأنهم ظنوا أنهم قد يُقتلون إن لم يفعلوا. وهناك قلة رفعوا السلاح في وجه عملاء المخابرات والضباط الذين أمرهم بالقتل، وقال الكثيرون إنهم انشقوا عندما أدركوا أن قادتهم يأمرهم بإطلاق النار على المتظاهرين العزل وليس "عصابات مسلحة" كما قيل لهم قبل العمليات.

التوصيات

رد الحكومة السورية على المزاعم الموثوقة بانتهاكات حقوق الإنسان كان غير ملائماً وبهيئ لأجواء الإفلات من العقاب، بما في ذلك القتل غير القانوني والتعذيب والاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي. لا تعرف هيومن رايتس ووتش بأية معلومات مُناحة عن تحقيقات أو ملاحقات قضائية على صلة بالانتهاكات المذكورة في هذا التقرير.

بينما أدانت دول كثيرة استخدام سوريا للعنف وتبعته بعض الدول الإدانة بإجراءات هدفها دفع الحكومة السورية لتغيير المسار، فإن المجتمع الدولي بشكل عام كان بطيئاً في اتخاذ إجراءات جماعية.

وعلى ضوء النتائج، بأن قوات الأمن السورية وكبار الضباط ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية، وعلى ضوء عدم وجود تحقيقات داخلية حقيقية أو ملاحقات قضائية ذات بال، وعلى ضوء الطبيعة الجسيمة للانتهاكات المُرتكبة، فإن هيومن رايتس ووتش دعت مجلس الأمن لأن يحيل الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية – وهي الجهة الأكثر قدرة على التحقيق والملاحقة القضائية لمن يتحملون النصيب الأكبر من المسؤولية على الجرائم المرتكبة والأقدر على توفير المحاسبة لصالح الشعب السوري. كما يتعين على مجلس الأمن أن يطالب الدول بوقف جميع الصفقات والمساعدات العسكرية للحكومة السورية وأن تتبنى الدول عقوبات على الأفراد المسؤولين عن الخروقات القائمة الجسيمة وواسعة النطاق والممنهجة للقانون الدولي لحقوق الإنسان. كما دعت هيومن رايتس ووتش جميع الدول – بما يتسق مع قوانينها الوطنية – إلى إحفاق العدالة بموجب مبدأ عالمية الاختصاص القضائي على من يرتكب جرائم ضد الإنسانية.

منهج التقرير

يستند هذا التقرير إلى 63 مقابلة مع منشقين من القوات المسلحة وأجهزة المخابرات السورية. أجرى باحثو هيومن رايتس ووتش هذه المقابلات بأنفسهم في بلدان مجاورة لسوريا من مايو/أيار إلى نوفمبر/تشرين الثاني 2011. كما قابل الباحثون العشرات من الشهود في سوريا ودول مجاورة لسوريا لتبين سياق التظاهرات المعارضة للحكومة في سوريا، وللتأكد من صحة أقوال المنشقين.

أجرى باحثو هيومن رايتس ووتش المقابلات باللغة العربية وبمساعدة مترجمين للغتين العربية والإنجليزية.

المنشقون الذين قابلتهم هيومن رايتس ووتش كانوا يخدمون في وحدات عسكرية عادية، وفي القوات الخاصة، وفي الشرطة العسكرية والحرس الجمهوري، وإدارة المخابرات العامة، ومخابرات القوات الجوية، ووحدات أخرى. بينما الأغلبية كانوا جنود مجندين، فهناك 14 منشقاً قالوا إنهم خدموا في مناصب ضباط، وأعلى رتبة بينهم كان مقدم. تم نشر وحداتهم لوقف التظاهرات في شتى أنحاء سوريا، بما في ذلك محافظات دمشق ودرعا وحمص وحماة وإدلب وطرطوس ودير الزور.

كانت سوريا وما زالت خاضعة لحظر على خروج المعلومات، والحصول على المعلومات عن حملة القمع الحكومية على المتظاهرين أمر صعب للغاية. من تحدثوا مع المحققين أو نشروا ما لديهم من معلومات بأساليب إلكترونية، يواجهون أعمال انتقام قاسية. لحماية المنشقين والشهود الآخرين وأسراهم، غيرت هيومن رايتس ووتش أسمائهم وحجبت معلومات عن أماكن إجراء المقابلات. في التقرير، توضع الأسماء المستعارة بين أقواس.

قابلت هيومن رايتس ووتش جميع المنشقين وشهود آخرين كل على انفراد وكانت المقابلات مطولة. الانتهاكات الموصوفة في هذا التقرير هي تلك التي وصفها عدد من المنشقين كل على انفراد بما يكفي من التفاصيل لإقناع الباحث بأن المتحدث لديه معرفة شخصية ومباشرة بالوقائع محل النقاش. تم استبعاد العديد من الأقوال نظراً لعدم توفير المتحدثين في المقابلات لتفاصيل كافية.

أغلب الوقائع الموصوفة في هذا التقرير تشمل أسماء ورتب القادة الذين يُزعم قيامهم بإصدار الأوامر بارتكاب الانتهاكات. وفي بعض الحالات، كان من الممكن تأكيد صحة هذه المزاعم من خلال مقابلات أخرى مع اثنين من الشهود أو أكثر. وفي حالات أخرى يقدم التقرير أسماء ورتب القادة بناء على أقوال منشق واحد، لكن فقط إذا تبين باحثو هيومن رايتس ووتش وجود المصادقية الكافية بما يوفره المنشق من تفاصيل كثيرة وأدلة وقرائن. وبينما لا يمكن اعتبار أقوال شخص واحد سند كافٍ للاستنتاج بوجود مسؤولية مترتبة على القائد المعني، فإن هيومن رايتس ووتش ترى أن هذه الأقوال تتطلب تحقيق فوري.

التوصيات

إلى مجلس الأمن

- يجب مطالبة سوريا بوقف انتهاكات حقوق الإنسان واسعة النطاق التي ترتكبها القوات الحكومية، بما في ذلك الاستخدام المفرط للقوة والقوة المميّنة ضد المتظاهرين، والاعتقالات التعسفية والتعذيب.
- يجب إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.
- يجب تبني عقوبات فردية على المسؤولين السوريين الذين توجد ادعاءات موثوقة بتورطهم في الانتهاكات الجسيمة والممنهجة القائمة، للقانون الدولي لحقوق الإنسان في سوريا، وذلك منذ أواسط مارس/آذار 2011.
- يجب مطالبة كل الدول بوقف الصفقات والمساعدات العسكرية المقدمة لسوريا، بما في ذلك الخدمات والتدريب الفني، نظراً لخطر استخدام هذه الأسلحة والتقنيات في ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.
- يجب مطالبة سوريا بالتعاون الكامل مع بعثة تقصي الحقائق التي شكلها مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومع أي بعثة مراقبة قد تُنشأ من قبل جامعة الدول العربية، على أن يتم فتح الباب بالكامل وبلا إعاقاة أمام الزيارات بالنسبة للبعثتين.
- يجب دعوة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان لأن يُطلع مجلس الأمن بشكل دوري على وضع حقوق الإنسان في سوريا.
- يجب النظر دونما تأخير في النتائج والتوصيات الخاصة بتقرير لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في سوريا.
- يجب المطالبة بفتح الأبواب أمام البعثات الإنسانية والصحفيين الأجانب ومنظمات حقوق الإنسان المستقلة.

إلى كل الدول

- يجب العمل فرادى وجماعات من خلال الآليات الإقليمية إذا وجدت على تبني عقوبات تستهدف المسؤولين السوريين الذين توجد ادعاءات موثوقة بتورطهم في الانتهاكات الجسيمة والممنهجة القائمة، للقانون الدولي لحقوق الإنسان في سوريا، وذلك منذ أواسط مارس/آذار 2011.
- بموجب مبدأ الاختصاص القضائي العالمي، وبما يستقيم مع القوانين الوطنية داخل الدول، يجب التحقيق والملاحقة القضائية لكبار المسؤولين العسكريين والمدنيين السوريين المشتبهين بارتكاب جرائم جسيمة في إطار تورطهم في قمع التظاهرات.

إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة

- إذا تعثر العمل من خلال مجلس الأمن، لا بد من تبني قرار إضافي بإدانة العنف، ومطالبة سوريا بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق وكذلك مع بعثة مراقبة جامعة الدول العربية، مع دعوة مجلس الأمن لاتخاذ إجراءات.

إلى مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ودوله الأعضاء

- يجب دعم استمرار المراقبة والتغطية لوضع حقوق الإنسان في سوريا من قبل بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق، ومقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بسوريا الذي تم تعيينه مؤخراً، والإجراءات الخاصة ذات الصلة، ومن قبل مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ومتابعة وتنفيذ توصيات هذه الأطراف.
- يجب البقاء على إطلاع على الموقف في سوريا طالما استمرت انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع.

إلى جامعة الدول العربية

- يجب التحرك فرادى أو بشكل جماعي من أجل استمرار العقوبات التي تستهدف المسؤولين السوريين الذين توجد ادعاءات موثوقة بتورطهم في الانتهاكات الجسيمة والممنهجة القائمة، للقانون الدولي لحقوق الإنسان في سوريا، وذلك منذ أواسط مارس/آذار 2011.

- يجب الاستمرار في الضغط من أجل نشر بعثة مراقبة في سوريا بشروط تسمح للمراقبين بتنفيذ مهمتهم، بما في ذلك الإصرار أمام السلطات السورية على أن تمنح الأخيرة للمراقبين حق الزيارة بلا إعاقة، وأن تسمح لهم بالعمل بشكل مستقل وأن تضمن سلامة الشهود وأعضاء البعثة.
- يجب ضمان أن تكون أي بعثة مراقبة مدعومة بشروط عمل قوية، وتشكيلة أعضاء ملائمة، وموارد كافية، وأن تسعى للحصول على الدعم الفني من الأمين العام للأمم المتحدة ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.
- يجب المطالبة بإصدار تقارير دورية من أية بعثة مراقبة تُنشر في سوريا، وأن تتوفر هذه التقارير علناً.
- يجب دعوة مجلس الأمن إلى تبني قرار يدعم جهود جامعة الدول العربية بشأن سوريا.

إلى تركيا

- يجب الاستمرار في إبداء الدعم لإجراءات قوية من مجلس الأمن بشأن سوريا (كما سبق الوصف في التوصيات أعلاه).
- يجب تبني عقوبات تستهدف المسؤولين السوريين الذين توجد ادعاءات موثوقة بتورطهم في الانتهاكات الجسيمة والمنهجية القائمة، للقانون الدولي لحقوق الإنسان في سوريا، وذلك منذ أواسط مارس/آذار 2011.

إلى الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا

- يجب دعم أي إجراءات قوية من مجلس الأمن بشأن سوريا (كما سبق الوصف في التوصيات أعلاه).
- يجب دعم جهود جامعة الدول العربية الخاصة بنشر المراقبين في سوريا ودعوة السلطات السورية إلى أن تسهل عمل بعثة المراقبة بلا شروط.

إلى روسيا والصين

- يجب دعم الإجراءات القوية الصادرة عن مجلس الأمن بشأن سوريا (كما سبق الوصف في التوصيات أعلاه).
- يجب دعم جهود جامعة الدول العربية الخاصة بنشر المراقبين في سوريا ودعوة السلطات السورية إلى أن تسهل عمل بعثة المراقبة بلا شروط.
- يجب وقف جميع المبيعات والمساعدات العسكرية للحكومة السورية نظراً لخطر استخدام هذه الأسلحة والتقنيات في ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.
- أثناء الاجتماعات الثنائية، لا بد من الإدانة القوية لانتهاكات السلطات السورية المنهجية لحقوق الإنسان.

إلى الحكومة السورية

- يجب أن يتم فوراً وقف استخدام القوة المفرطة والمميّنة ضد المتظاهرين وغيرهم من الأفراد، من قبل قوات الأمن، مع الوقف الفوري للاختفاءات القسرية والاعتقالات التعسفية والاحتجاز التعسفي واستخدام التعذيب، بما في ذلك ما يمس أقارب الضباط المنشقين.
- يجب إصدار أوامر فوراً تحظر أعمال النهب وتدمير الممتلكات التي ترتكباها قوات الأمن.
- يجب إجراء تحقيقات فورية ومستفيضة وموضوعية في مزاعم القتل غير القانوني والاختفاءات القسرية والاعتقالات ووقائع الاحتجاز التعسفية والتعذيب والمعاملة السيئة والنهب وتدمير الممتلكات على يد قوات الأمن، مع مقاضاة المسؤولين، بغض النظر عن الرتبة أو المنصب، أمام محاكم تفي بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة. ولا بد أن تتعقب التحقيقات الجنائية سلسلة الأوامر لمعرفة أعلى المستويات التي صدرت منها الأوامر لإثبات تورطها. لا بد أيضاً أن يتم التحقيق مع القادة العسكريين وضباط المخابرات على خلفية الانتهاكات التي ارتكبتها وحدات تحت قيادتهم، بما يتفق مع مبدأ مسؤولية القيادة، حتى وإن كانوا لم يعطوا الأوامر بارتكاب الانتهاكات.
- يجب وقف عناصر قوات الأمن الذين يجري التحقيق معهم إلى حين انتهاء التحقيقات.

- يجب الإفراج بلا قيد أو شرط عن المحتجزين الذين لا توجد بحقهم أدلة موثوقة على ارتكاب أعمال عنف جنائية. يشمل ذلك من تم القبض عليهم لمجرد مشاركتهم في تظاهرات سلمية، أو لانتقاد السلطات السورية، أو للقيام بأنشطة مشروعة بمجال حقوق الإنسان.
- يجب إلغاء المرسوم التشريعي رقم 14 بتاريخ 15 يناير/كانون الثاني 1969 والمرسوم التشريعي رقم 69 اللذان ينصان على حصانة أعضاء القوات المسلحة، من خلال طلب قرار من القائد العام للجيش والقوات المسلحة قبل مقاضاة أي من عناصر قوات الأمن الداخلي أو الأمن السياسي أو شرطة الجمارك.
- يجب التصديق على نظام روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأفراد من الاختفاء القسري، مع تعديل القوانين الوطنية لتصبح متسقة مع هذه المواثيق.
- يجب فتح أبواب مراكز الاحتجاز العادية وأماكن الحجز الجديدة والمؤقتة أمام المراقبين الدوليين – بما في ذلك مراقبي اللجنة الدولية للصليب الأحمر – حتى يتمكنون من مراقبة أوضاع السجون بشكل مستقل، وحتى يساعدوا في اتصال الأشخاص المفقودين بأسرهم.
- يجب فتح الأبواب والتعاون الكامل مع بعثة تفصي الحقائق الخاصة بمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وغيرها من آليات المراقبة لحقوق الإنسان، بما في ذلك المقرر الخاص المعني بالتعذيب، والمقرر الخاص المعني بالإعدام بمعزل عن القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي.
- يجب فتح المجال بلا إعاقة أمام مراقبي جامعة الدول العربية.
- يجب التعاون بشكل كامل مع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق الموافقة فوراً على تواجد بعثة من مكتب المفوض السامي في سوريا، والسماح لها بالتحرك في أنحاء سوريا بلا تأخير.
- يجب التعاون بشكل كامل مع المقرر الخاص المعني بسوريا، عن طريق السماح للمقرر المكلف بدخول سوريا بلا إعاقة، والرد بشكل سريع على المراسلات، وتنفيذ التوصيات الصادرة منه.
- يجب الامتناع عن الأعمال الانتقامية ضد أي شخص يتعاون مع المحققين الدوليين في انتهاكات حقوق الإنسان أو غير ذلك من الهيئات المستقلة التي توثق انتهاكات حقوق الإنسان وتغطيها.
- يجب فتح الأبواب أمام الإعلام الدولي والمراقبين الدوليين، حتى يتمكنوا من مراقبة التطورات وانتهاكات حقوق الإنسان وتعطيها بشكل حر.

"بأي طريقة"

مسؤولية الأفراد والقيادة عن الجرائم ضد الإنسانية في سوريا

منذ بداية التظاهرات المعارضة للحكومة في مارس/آذار 2011 قتلت قوات الأمن السورية أكثر من 4000 متظاهر، وألحقت الإصابات بالكثيرين، واعتقلت وتسفأ عشرات الآلاف في شتى أنحاء البلاد، وعرضت الكثيرين منهم للتعذيب أثناء احتجازهم. هذه الانتهاكات التي وثقتها هيومن رايتس ووتش بشكل مستفيض تستند إلى أقوال المئات من الضحايا والشهود، وقد تم ارتكابها ضمن هجمة واسعة النطاق ومنهجية استهدفت السكان المدنيين، ومن ثم فهي تشكل جرائم ضد الإنسانية.

بناء على مقابلات مع أكثر من 60 منشقاً من القوات المسلحة السورية وأجهزة المخابرات، يركز هذا التقرير على المسؤولية الفردية ومسؤولية القيادة للقادة العسكريين السوريين ومسؤولي المخابرات، فيما يتعلق بهذه الجرائم. تذكر هيومن رايتس ووتش في التقرير أساء قادة ومسؤولين أعطوا الأوامر المباشرة والأوامر القائمة باستخدام القوة المميته ضد المتظاهرين، وأيضاً أوامر بالاعتقالات غير القانونية والضرب والتعذيب للمحتجزين. ويخلص التقرير أيضاً إلى مسؤولية كبار القادة العسكريين والمدنيين، وبينهم الرئيس بشار الأسد ورؤساء أجهزة المخابرات، مسؤولية قيادة عن الانتهاكات التي ارتكبتها مرؤوسوهم وذلك بحسب درجة معرفتهم أو بما يفترض بهم أن يعرفوه عن الانتهاكات ثم أخفقوا في التدخل لمنعها.

ونظراً لاستنتاج هيومن رايتس ووتش بوقوع جرائم ضد الإنسانية في سوريا، ونظراً لأجواء الإفلات من العقاب التي تتمتع بها أجهزة الأمن والمليشيات الموالية للحكومة - ونظراً لحسامة الكثير من انتهاكات هذه الأطراف - ترى هيومن رايتس ووتش أن على مجلس الأمن أن يجيل الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

قوات الأمن السورية في حمص؛ واحدة من أكثر المدن تضرراً بسبب قمع الحكومة للتظاهرات.

© Yin Bogu / Xinhua-Landov

